تقوم به اسرائيل من مصادرة للاراضي الخصبة وحرق للمزروعات واتلاف لبيارات البرتقال . كما ان اسرائيل تضع قيودا حول تصدير السلع من الاراضي المحتلة الى اسرائيل ، مثلا تقليص بيع السردين القادم من غزة لمصانع التعليب الاسرائيلية « استجابت كل من وزارتي الدفاع والزراعة لطلب نقابة صيادي الاسماك الرامي الى تقليص بيع « السردين » من قطاع غزة الى صناعة المعلبات في اسرائيل وبأن يسمح بهذا الامر فقط طبقا لتراخيص . وقد حصل الصيادون على وعد ايضا بتقليص استيراد الاسماك التي تستخدم كمواد خام للصناعة طالما لم يضمن استيعاب السردين من الصيد المحلي ... » — المصدر رصد اذاعة اسرائيل ، العدد رقم ٢٢١ تاريخ ٤/٣٠/ ١٩٧٣ والصادرة عن مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية — .

التطور الزمني لفائض الاستيراد على التصدير : يلاحظ من الجدول رقم (١٧) ان ميزان التجارة الخارجية هو بعجز دائم وخاصة بالنسبة للاسعار الجارية وبالفعل فلقد ازداد العجز من ١٢٠٫٥ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٨ الى ١٩٦ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٢ . ولكن يلاحظ تناقص سرعة التزايد في الفترة الاخيرة . اما بالنسبة لتطور العجز بأسعار عام ١٩٦٨ فقد حدث تناقص ملحوظ خلال السنة الاخيرة . على كل حال من الصعب رسم اتجاه واضح للميزان التجاري للاراضي المحتلة وخاصة ان تبادلها التجاري لا ينبع من سيادتها الذاتية وأوضاعها الاقتصادية وانما يخضع لمطامع اسرائيل الاقتصادية وأهدافها التوسعية . فاسرائيل التي تلعب بالنسبة للعالم الغربي دور الدولة ذات المهارات الفنية العالية والتي دخلت عالم التصدير من أبوابه الواسعة « ان الماس الصناعي ، مثلا ، هو أهم الصادرات الاسرائيلية ، حيث عاد عليها بـ ١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦ . فاسرائيل تستورد الماس الخام ، تقطعه ، وتصقله وتعيد تصديره الى بلدان البنلكس ، وسويسره ، وهونغ كونغ ، واليابان والولايات المتحدة ، بربح سنوي قدره ٥١ مليون دولار . أما صادرات الحمضيات الطازجة ، التي يباع معظمها في أوربا الغربية ، فقد جلبت ٧٩ مليونا في عام ١٩٦٦ ، وحققت الفواكه المعلبة ٢٠ مليونا اخرى . كما دخلت اسرائيل في السنوات الاخيرة عالم المنافسة في الازياء الرفيعة، فجنت ١٥ مليونا من صادرات الملابس عام ١٩٦٦ »*. ولهذا فهي تسعى الى السيطرة الاقتصادية على أسواق استهلاكية جديدة وأكثر من ذلك فهي تسعى الى اضعاف الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة عن طريق اغراقه بالديون ، عن طريق خفض انتاجه الزراعي والصناعي وبالتالي صادراته وتكون النتيجة الاستيلاء الحيوي المباشر على المرافق الاقتصادية من مشاريع صناعية وزراعية .

حول اضعاف اسرائيل للاقتصاد العربي في الاراضي المحتلة : بالاضافة الى السيطرة العسكرية لاسرائيل على الاراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، تحاول اسرائيل شتى الطرق اضعاف اقتصاد الاراضي المحتلة حتى يبلغ درجة اليأس وتكون النتيجة اعطاء صبغة قانونية لاستيلاء اسرائيل على أراضي زراعية خصبة بحجة الاهمال وعلى مشاريع صناعية بحجة افلاسها وعدم استطاعتها وفاء ارتباطاتها المالية والتجارية . ما هي الطرق التي تسلكها اسرائيل لتحقيق أهدافها الاقتصادية في الاراضي المحتلة ؟

١ — يقوم الاسرائيليون باستخدام العمال العرب داخل اسرائيلية بأجور أقل بكثير من العمال اليهود وخاصة في قطاع البناء وبحيث تبقى هذه الاجور أعلى من الاجور المتفق عليها داخل الاراضي المحتلة وهي بذلك تضمن خفض كلفة الانتاج مع المحافظة على

---

* من مقال « الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي » بقلم لاري لوك وود — شؤون فلسطينية رقم ٢٠ نيسان ١٩٧٣ .